

رشيد الشماخي

تعريف الضحية: هو رشيد بن سالم الشماخي ولد يوم 5 مارس 1963 بمدينة سليمان بنابل. متزوج، اشتغل تاجرا ونشط ضمن حركة النهضة توفي بنابل يوم 1991/10/27.

السياق: بعد اعتلاء زين العابدين بن علي سدة الحكم يوم 07 نوفمبر 1987 بدأ في انتهاج سياسة انفراج مع القوى السياسية انتهت بانتخابات عامة يوم 2 افريل 1989. كانت انتخابات افريل 1989 منعرجا حادا لسياسة البلاد واتخذ على إثره قرارا بالانفراد التام بالسلطة وخنق كل نفس معارض مهما كان مصدره. انطلقت أشرس حملة عرفتها الحركة الإسلامية منذ انبعاثها. بدأت الهجمة اوائل 1990 بايقاف بعض القياديين صلب تلك الحركة ومحاكمتهم وتلتها ايقافات لقياديين آخرين و اخذت الحملة نسقا تصاعديا محمومًا اذ لم يكتف النظام بالايقافات الجماعية و اعتماد التعذيب و سوء المعاملة داخل مراكز الامن و مقر وزارة الداخلية و السجون و تلفيق التهم و افتعال المحاضر و المحاكمات الصورية بل بلغ به الامر انتهاج القتل أداة قصوى للمواجهة سواء الإصابة بالرصاص اثناء الاحتجاجات مثل الطيب الخماسي يوم 07 سبتمبر 1990 و صلاح الدين باباي يوم 1991/01/15 مبروك الزمزي يوم 26 افريل 1991 وغيرهم. و التعذيب داخل مراكز الامن و بالسجون مما أدى لوفاة عبد العزيز المحواشي يوم 26 افريل 1991 و عبد الرؤوف العربي يوم 11 ماي 1991 و عامر دقاش يوم 11 جوان 1991 و عبد الواحد العبيدلي يوم 1991/06/19 وغيرهم كثير. وفي هذا السياق، توفي رشيد الشماخي يوم 1991/10/27 تحت التعذيب بمقر فرقة الأبحاث والتفتيش بنابل وهو نفس المكان الذي توفي فيه فيصل بركات يوم 1991/10/08.

الوقائع

بتاريخ 23 أكتوبر 1991 تم اقتحام محل سكني والذي رشيد الشماخي الكائن بسليمان من طرف أعوان فرقة الأبحاث والتفتيش التابعة للحرس الوطني بنابل حوالي الحادية عشر ليلا و تسببوا في حالة هلع للناثمين وكانوا يبحثون عن رشيد ناعتين المتواجدين بالقول "ارهابيين، احنا اعطانا الزين مسدس باش نقتلوا رشيد" وتولى احدهم وضع المسدس على رأس والدة الضحية مهددا إياها بالقتل وعمد آخر الى لي ذراع احدى الشقيقات وقاموا ببعثرة محتويات المحل وتفوهوا بعبارات نابية نحو الموجودين ولما لم يعثروا على رشيد غادروا المكان مجبرين زوجته على اصطحابهم . وتم نقل الزوجة الى مركز الحرس الوطني بسليمان حيث تم تهديدها بالاغتصاب لإجبارها على ارشادهم على مكان إقامة شقيقات زوجها وأقاربه. استطاع الامن معرفة مكان اختباء الضحية وتمت مدهامة منزل شقيقته اين قبضوا عليه واقتادوه الى مقر فرقة الأبحاث والتفتيش بنابل حوالي الثامنة والنصف صباحا من يوم 24 أكتوبر 1991.

صرح شهود الإيقاف انه تم ادخال الضحية الى مكتب رئيس الفرقة حيث أجبر رشيد على نزع كل ملابسه وفي الحين تولى أحد الأعوان صفعه على وجهه وتولى عون آخر ضربه على رأسه فأسقطه أرضا وأفقده الوعي. وكبلوه الى الخلف وهجمت عليه المجموعة المذكورة أعلاه وتولى أحدهم ركله في انحاء متفرقة من جسمه وكانت الدماء تسيل من فمه. ثم تولوا بعد ذلك تعليقه في وضع الدجاجة المصلية. وكان أحد الأعوان يضرب رشيد على ركبتيه بعصا غليظة ليتولى بعد الضرب ادخال تلك العصا في شرج الضحية وقام آخر بجلب قضيب حديدي أولجه هناك وهم يسألونه "تكلم فين مخبي السلاح". وقد شاهد أحد الشهود عظام اليد اليسرى للهالك بارزة بسبب الضغط على القيد الحديدي وتحول لون اليد الى الزرقة الشديدة. وتولوا تعليقه بسقف الغرفة. وكان يتدلى وهم يضربونه الى ان أغمى عليه عندها سكبوا عليه سطلا من الماء فلم يستفق. فتولوا انزاله والباسه ثيابا وأخرجوه وتوجهوا به الى بيت الراحة ونادوا على أحد الموقوفين وطلبوا منه ان يسكب الماء مجددا على الضحية. ليدخلوه بعد ذلك الى مكتب رئيس الفرقة وكان يتهاهى الى مسمع الموقوفين صياح الضحية. أكد الشهود ان الهالك تعرض للتعذيب الشديد مدة ثلاثة أيام متواصلة ومنع عنه الاكل والشرب وكان في حالة غيبوبة ويعاني صعوبة في التنفس.. وذكر أحد الشهود ان الأمنيين سلطوا على رشيد تعذيبا شديدا إضافة الى نزع كامل ملابسه وتغليل يديه وتعليقه وضربوه بعصا غليظة على مؤخرة راسه وكان أحد الأعوان يمسك في يده قطعة من الحديد وشد الى طرفها خرقة سكب عليها مادة اليتير ويدخل تلك العصا في شرج الضحية ويخرجها تتقاطر بالدماء وسط ضحك واستهزاء الاعوان وكانت العملية تعاد مرات ومرات. كما أفاد بأنه شاهد نفس العون يدخل سلكا في ثقب ذكر الهالك حتى يدميه وكانوا يرددون "والله لما نخصوكم". وأنه شاهد عظام اليد باثنة في مكان القيد وشاهد اثار الحرق بالسجانر في أماكن مختلفة

من جسم الضحية. ومنعوا عنه الماء والأكل. وفي آخر لحظات حياته توجه رشيد الى المرحاض اين سقط فتم سحبه الى الخارج وطلب اسعافه. وتولى الامنيون لفه بـ "زاورة" وتم نقله الى المستشفى الجهوي بنابل في حالة صحية متردية وتسجيله باسم مستعار (خالد بن علي) ثم تم توجيهه الى مستشفى الطاهر المعموري أين توفي من 3 أو 5 دقائق بعد وصوله يوم 1991/10/27. قامت السلطة بتسخير دكتور لتسريح الجثة انتهى بتقريره أن الضحية توفي نتيجة اصابته بمرض البيوضفير.

التناج

تعهد قاضي التحقيق بالمكتب الأول لدى المحكمة الابتدائية بقرنباية بتاريخ 1991/10/31 بالبحث في جريمة القتل العمد مع سابقه الاضرار التي آلت بالحفظ بتاريخ 1991/11/21 لعدم وجود جريمة. تقدم الورثة بمطلب استئناف التحقيق في القضية عدد 13455/1 بتاريخ 1992/12/29 انتهت برفض مطلب التبع بتاريخ 1993/01/14. وحيث تمت إثارة الدعوة العمومية من طرفه ورثة رشيد الشماخي ضمن الشكاية المقدمة للنيابة العمومية بتاريخ 2011/7/14 تم بمقتضاها فتح بحث تحقيقي بتاريخ 2011/08/10. وبتاريخ 2011/11/10 تم اخراج جثة الهالك رشيد الشماخي لإعادة فحصها وتحديد سبب الوفاة. ورد في التقرير الطبي الصادر عن لجنة طبية متكون من ثلاثة أطباء شرعيين ان عملية فحص الرفاة و دراسة الملف الطبي تؤدي إلى القول إن أسباب الوفاة على الأرجح ناتجة عن قصور كلوي مع حبس تبول مع قصور كبدي ناتج عن افراز العضلات لمادة عضوية سامة نتيجة اعتداء. وبتاريخ 29 ماي 2015 انتهى السيد قاضي التحقيق بقرنباية الى إحالة مجموعة من الأمنيين من أجل الاعتداء بالعنف الشديد الناجم عنه الموت وإحالة مسؤولين من الدولة ومن وزارة الداخلية لأجل المشاركة لهم في ذلك على دائرة الاتهام.

هذا ولم يتم البت في الملف الى حد الآن.